مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد السادس عشر – العدد الثاني (ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ/ فبراير ـ إبريل ٢٠١٤م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

✍ لو في صحيح البخاري:
دراسة نحوية تطبيقية

✍ في الدلالة الإسنادية للفعل

✍ "فُنْعُل" و"فِنْعِل"
دراسةٌ تصريفيّةٌ معجميّةٌ

✍ قراءة في بحث "مصطلحات عروض الخليل بين الجرح والتعديل"

✍ عرض كتاب "لهجة تميم وأثرها في العربية الموحّدة"

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السادس عشر – العدد الثاني – ربيع الآخر – جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ/

فبراير – إبريل ٢٠١٤م

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩

الإيداع: ٢٠/٩٨٢

رئيس التحرير

تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير

خالد بن سعود العصيمي

المحتويات

- لو في صحيح البخاري: دراسة نحوية تطبيقية
  ناهد بنت عمر بن عبدالله العتيق ٥
- في الدلالة الإسنادية للفعل
  محمد عبدو فلفل ١٢١
- «فُنْعُل» و«فِنْعِل» دراسة تصريفية معجمية
  بدر بن عبّاد الجابري ١٥٣
- قراءة في بحث «مصطلحات عروض الخليل بين الجرح والتعديل»
  حسين بركات ٢٣٣
- عرض كتاب «لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة»
  عبدالقادر سلامي ٢٨١
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية
  مصباح محمد مصباح ٢٩١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Stuies

P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993

البريد الإلكتروني

arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان — أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- أمين عبدالله سالم — أستاذ النحو في كلية اللغة العربية المنوفية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح — أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- سليمان بن إبراهيم العايد — أستاذ علم اللغة في جامعة أم القرى.
- صلاح الدين صالح حسنين — أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- عبد الرزاق بن فراج الصاعدي — عميد كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية.
- عبد العلي الودغيري — أستاذ اللغويات في جامعة محمد الخامس.
- علي أبو المكارم — عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
- عياد بن عيد الثبيتي — أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- محمد أحمد الدالي — أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمد بن حسن باكلا — أستاذ علم اللغة في جامعة الملك سعود.
- محمد بن يعقوب تركستاني — أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً: البحوث والدراسات

"لو في صحيح البخاري"
دراسة نحوية تطبيقية

ناهد بنت عمر بن عبدالله العتيق

جامعة الدمام

المقدِّمة

الحمدلله، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعدُّ دراسة حروف المعاني من الجوانب المهمة في علم النحو؛ إذ "الحروف أكثر دوراً، ومعاني معظمها أشدّ غَوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها"(١).

وانطلاقاً من هذه الأهميَّة لهذا الجانب من أقسام الكلمة، وقع الاختيار على الحرف (لو)؛ لدراسته دراسة نحوية شاملة، ترصد معانيه، وأحكامه، وأشكال وروده في صحيح البخاري.

وقد وقع الاختيار على (لو) موضوعاً للدراسة؛ لما اشتمل عليه من مسائل جديرة بالبحث؛ فهو "لفظ صغير في تركيبه ومبناه، ولكنَّه كبير في دلالته ومعناه"(٢)، ومن هذه المسائل:

١- أن هناك آراء متعدِّدة، وجدلاً كبيراً بين النحويين في مدلولها(٣)، فهي عند سيبويه "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره "(٤)، والمشهور في معناها أنَّها "حرف امتناع لامتناع "(٥)، وممن خالف هذا المعنى ابن هشام، قال في سياق حديثه عن (لو): "الثاني: أنَّها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصَّ عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع

---

(١) رصف المباني٩٧.

(٢) الحديث عن(لو)، مجلة البحوث الإسلامية ٢/ ٢٧٧.

(٣) التأنيث على عدِّها كلمة، وهو الغالب في استعمالها في البحث، وقد ترد على معنى اللفظ؛ لمناسبة سياق ونحوه

(٤) الكتاب٢/ ٣٠٧.

(٥) انظر مثلاً: المفضَّل في شرح المفصل ٣٢٦؛ رصف المباني٣٥٨؛ جواهر الأدب ٣٢٤؛ الجنى الداني٢٧٢.

كثيرة"(١) وأبطل هذا الرأي مورداً عدداً من الأدلَّة، وانتهى إلى القول بأنّ "أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأنَّ العبارة الجيِّدة قول سيبويه ـ رحمه الله ـ: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك: حرف يدلُّ على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه..."(٢).

٢- تعدُّد أقسامها، وتنوُّع أنماطها، ومنها:

* امتناعية، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: " وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لقَطَعْتُ يَدَهَا "(٣).

* حرف شرط بمعنى (إنْ)، ومن ذلك ماورد في الحديث: " لوْ أَحْسَنْتَ إِلى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً، قَالتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ "(٤).

* حرف تمنٍّ، وفي الحديث عن النبي ﷺ: "نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُاللَّهِ، لوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ "(٥).

* حرف تقليل، نحو قوله ﷺ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ"(٦).

وغير ذلك من الأقسام.

٣- تعدُّد الأحكام النحوية المرتبطة بـ(لو)، وتشعُّب مباحثها(٧).

وكان التوجُّه في هذه الدراسة للحديث النبوي؛ لقلَّة الدِّراسات النَّحويَّة فيه ـ

(١) مغني اللبيب ٣٣٩.

(٢) المصدر السابق٣٤٢.

(٣) صحيح البخاري(كتاب المغازي، باب " وقال الليث.." ٤٣٠٤، ج ٥/ ١٥١).

(٤) صحيح البخاري(كتاب الإيمان، باب " كفران العشير" ٢٩، ج١/ ١٥).

(٥) صحيح البخاري(كتاب التهجد، باب "فضل قيام الليل"، ١١٢٢، ج ٢/ ٤٩)، و(باب "فضل من تعارَّ من الليل"، ١١٥٧،ج ٢/ ٥٥)، و(باب "مناقب عبد الله بن عمر"، ٣٧٣٩، ج ٥/ ٢٤).

(٦) المصدر السابق:(كتاب الزكاة، باب " اتقوا النار ولو بشق تمرة "، ١٤١٧،ج ٢/ ١٠٩).

(٧) انظر: الكتاب١/ ١٣٦، ٣٧٦، ٤٧٠، ٤٦٢؛ المقتضب٣/ ٧٦، ٧٧؛ حروف المعاني١٧٤؛ معاني الحروف ١٠١؛ شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٥، ٩/ ١١؛ شرح التسهيل ٤/ ٩٣- ١٠١؛ شرح الكافية ٤/ ٤٥٠-٤٥٥؛ رصف المباني٣٥٨-٣٦٠؛الجنى الداني٢٧٨-٢٩٠؛مغني اللبيب٣٥٣-٣٥٩.

موازنة بالدراسات ذات الصِّلة بالقرآن الكريم، ولحاجة الارتباط بلغة الحديث الشريف في ظلِّ الخلاف الدَّائر في حجِّية الاستشهاد به في تقعيد القواعد النَّحويَّة.

وقد اقتضت الدِّراسة تقسيمها إلى مقدِّمة ومباحث ستة، تتناول المقدِّمة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وتدرس المباحث الأربعة الأولى منها أقسام (لو) المشهورة، وهي: الشرطية، والمصدرية، والمفيدة للتمنِّي، وأن تكون حرف تقليل، وخُصِّص المبحث الخامس للمعاني الأخرى التي أوردها بعض النحويين لـ(لو)، كالعرض والتحضيض، مبيِّنة من خلال هذه المباحث الأحكام النحوية لكلِّ قسم وتطبيقاته في صحيح البخاري، مع دراسة تحليلية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وجاء المبحث السادس متضمِّناً مسائل متفرِّقة متصلة بهذا الموضوع، يتلوه خاتمة أجملت فيها أبرز النتائج والتوصيات، وملاحق أدرجت فيها مواضع مجيء (لو) في الصحيح مما لم أورده في أثناء البحث؛ بغية الاختصار، وتعميماً للفائدة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

ويهدف البحث إلى عدَّة أمور، منها:

* دراسة (لو) دراسة نحويَّة تجلِّي قواعدها وأحكامها.

* استقراء مواضع (لو) في صحيح البخاري، والتعرُّف على أنماطها، وبناء الجملة معها.

* مطابقة الدِّراسة النَّحويَّة مع ما ورد في أحاديث صحيح البخاري؛ للوقوف على ما جاء موافقاً لما ذكره النحاة، وماجاء مخالفاً.

* إثراء الشواهد المتعلِّقة بـ(لو)، وتعزيزها بشواهد من الحديث الشريف.

* ربط الدراسة النظرية للنحو بالدراسة التطبيقية، ممَّا يجعل ثمرة دراسة النحو بيِّنة واضحة، وأثرها ملموساً.

وتقتضي الدِّراسة اتباع المنهج الوصفي، من خلال استقراء مواضع (لو) في صحيح البخاري، ودراستها وفق ما أورده النَّحويون من أحكام وقواعد، مع ملاحظة مطابقة الواقع اللغوي في نصوص الصحيح لما ورد في التراث النحوي.

ونظراً لكثرة النصوص الواردة في هذا الموضوع؛ إذ زادت على ثلاثمائة وخمسين موضعاً، فقد اقتصرت على ذكر عدد منها بما يعزِّز ثراء استعمال (لو) في الصحيح، وأدرجت بقية المواضع في ملحقٍ آخرَ البحث، يتضمَّن أرقام النصوص، ومواضع ورودها بالجزء والصفحة ؛ تسهيلاً للرجوع إليها.

المبحث الأول: (لو) الشرطية

وفيها معنى الشرط لا يفارقها، وإن لم يكن لفظها لذلك ولا عملها، وارتباط جوابها بشرطها كارتباطه مع (إنْ)، إلاَّ أن (إنْ) تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً، و (لو) تجعله للمضيِّ وإن كان مستقبلاً[١].

ويقلُّ كونها مستقبلاً في المعنى ـ كما سيأتي ـ، ولهذا منع بعض النحويين تسميتها حرف شرط؛ لأنَّ حقيقة الشرط تكون في الاستقبال، و(لو) للتعليق في المضي[٢]، إلا أنَّ الجمهور على عدِّها شرطاً[٣]، وهو الراجح ؛ لأنَّ (لو) تربط شيئاً بشيء، وهي في هذا الربط مشبهة (إنْ)، فمعنى كونها حرف شرط أنَّها تقتضي جملتين: الأولى منهما تستلزم الثانية؛ فالأولى شرط، والثانية جواب ذلك الشرط، ففي نحو: لو قام زيد لقام عمرو، جعلت (لو) قيام زيد يلزم منه قيام عمرو، فالجملة الأولى بمنزلة جملة الشرط مع (إن)، والثانية كجملة الجواب[٤].

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة٢/ ٦٩٦؛ رصف المباني٣٥٩.

(٢) انظر: الجنى الداني٢٨٣؛ شرح قواعد الإعراب١٣٣-١٣٤.

(٣) انظر على سبيل المثال: معاني الحروف١٠١؛ شرح الكافية للرضي٤/ ٤٥٠؛ مغني اللبيب٣٣٧؛ المقاصد الشافية ٦/ ١٧٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية٦/ ١٧٩.

وهي نوعان: شرطية امتناعية، وشرطية غير امتناعية. وهناك أحكام مشتركة بينهما، وأخرى مفترقة.

النوع الأول: (لو) الشرطية الامتناعية:

وهذا النوع هو الأكثر وقوعا في باب (لو)[١]، وقد طال الجدل بين النحويين، وتعدَّدت تفسيراتهم لها، واختلفت عباراتهم في بيان معناها حتى قيل: " إن النحاة لم يفهموا لها معنى"[٢].

وامتزج النحو بالمنطق في تناولها في عدد من المؤلَّفات، مما أدخل شيئاً غير قليل من الضَّيم والتعقيد على التناول النحوي للأساليب العربية السمحة. ولعلَّ سبب فتح المجال أمام المنطق ليدخل في البحث في (لو) الشرطية لدى الذين وجدت فيهم النزعة المنطقية – أن ترتُّب الجواب على الشرط في النحو شبيه بترتُّب النتائج على المقدِّمات في علم المنطق[٣].

وسأورد فيما يلي أشهر ما ورد في بيان معناها:

المعنى الأول: أنها حرف امتناع لامتناع: نحو: لو جاءني زيد لأكرمته، وهذا الاستعمال يفيد ثلاثة أمور[٤]:

١– الشرطية، أي: عقد السببيَّة والمسببيَّة بين الجملتين بعدها.

٢– تقييد الشرطيَّة بالزمن الماضي.

٣– الامتناع. ووقع خلاف بين النحويين في إفادتها له على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها لا تفيد الامتناع، فلا تدلُّ على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي كما دلَّت (إنْ) على التعليق في المستقبل،

(١) انظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٣٠؛ أوضح المسالك٤/ ٢٢٨؛ شرح قواعد الإعراب١٣٣.

(٢) همع الهوامع ٤/ ٣٤٣.

(٣) انظر: رسالة في(لو) الشرطية ١٥٤، ١٥٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب٣٣٧.

وممن قال به الشلوبين، ووافقه ابن هشام الخضراوي. قال ابن هشام: "وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فَهْم الامتناع منها كالبديهي؛ فإنَّ كلَّ من سمع (لو فَعَل) فهِم عدم وقوع الفعل من غير تردُّد"(١).

وقد ردَّ المرادي ما ذهب إليه الشلوبين من تعويله على عبارة سيبويه(٢) وأنَّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط- قال: "وفيها مع ذلك دلالة على امتناع شرطها، وذلك مفهوم من عبارة سيبويه.. فإنه نصَّ على أنَّها للتعليق في الماضي بقوله (لما كان)، ومن ضرورة كونها للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منفيَّ الوقوع؛ لأنَّه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك، فتكون حينئذ حرف إيجاب لإيجاب، وليس ذلك معناها"(٣).

الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا الذي جرى عليه المعربون، وذهب إليه كثير من النحويين(٤)، نحو قوله تعالى: "ولو شئنا لرفعناه بها"(٥) فامتنع الرفع؛ لامتناع الأول وهو المشيئة، ونحو: لو جئتَني لأكرمتُك، فالمعنى: امتنع إكرامي إيَّاك لامتناع مجيئك؛ لأنَّ الإكرام مشروط بالمجيء، ومعلَّق عليه.

وكون (لو) تفيد امتناع الثاني لامتناع الأول هو المشهور المتعارف عليه عند

(١) المصدر السابق٣٣٨. وانظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٩٨؛ الجنى الداني٢٧٦؛ أوضح المسالك٤/ ٢٢٨؛ التصريح٤/ ٤٠٩؛ همع الهوامع٤/ ٣٤٥.

(٢) قوله "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره".

(٣) الجنى الداني٢٧٦-٢٧٧.

(٤) انظر- مثلاً-: معاني الحروف ١٠١، حروف المعاني ٣؛ اللامات ١٣٦؛الواضح ٩٧؛ شرح التسهيل ٤/ ٩٥. وفيه: "قال أكثر النحويين" ارتشاف الضرب٤/ ١٨٩٨؛ شرح ألفية ابن معطي٢/ ١١٤٣؛ رصف المباني٣٥٨(وفيه: "كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم") ؛جواهر الأدب ٣٢٤؛ الجنى الداني٢٧٢؛ مغني اللبيب٣٣٩.

(٥) الأعراف: ١٧٦.

النحويين[١]، "وهذا لازم معناها؛ فإنَّها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدَّر فيه، وماكان حصوله مقدَّراً في الماضي كان منتفياً فيه قطعاً، فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ماعلِّق به أيضاً"[٢]. ففي المثال السابق عُلِّق حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدَّر فيه، فيلزم انتفاؤهما معاً، وكون انتفاء الإكرام مسبَّباً لانتفاء المجيء في ظن المتكلِّم[٣]، وخالف في ذلك ابن الحاجب، والرضي[٤] ـ مخالفا له في العلَّة ـ وابن القوَّاس[٥]، فذهب إلى أن (لو) لامتناع الأول لامتناع الثاني، مستدلاً لذلك[٦]، وقد رُدَّ على رأيه بما لايتسع المقام لذكره[٧].

الثالث: أنَّها تفيد امتناع الشرط خاصَّة، وليس لها دلالة على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنَّه إن كان مساوياً للشرط في العموم، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، لزم انتفاؤه ـ أي: امتناعه ـ؛ لأنَّه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسبَّبه، فظهور النَّهار متوقف على طلوع الشمس لا على شيء آخر، وإن كان الجواب أعمَّ ـ أي: يكون له سبب آخر غير الشرط ـ، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما ينتفي القدر المساوي منه للشرط، فالشرط هنا ليس السبب الوحيد في حدوث الجواب، فقد يكون له (أي للجواب) سبب آخر يحدثه، كمصباح، ونار... فامتناع الشرط هنا لايوجب امتناع الجواب. ووصف ابن هشام هذا الرأي بأنه " قول المحققين"[٨].

(١) انظر: اللامات ١٣٦؛ شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٤٣؛ الكافي في الإفصاح٣/ ٩٢٤؛ المفضل٣٢٧؛ جواهر الأدب٣٢٨؛ الفوائد الضيائية٢/ ٣٨١؛ همع الهوامع٤/ ٣٤٤.

(٢) الفوائد الضيائية٢/ ٣٨١.

(٣) انظر: المصدر السابق،الجزء والصفحة نفسها.

(٤) انظر: شرح الكافية٤/ ٤٥١.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١١٤٤.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤١.

(٧) انظر: الفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٢؛ جواهر الأدب ٣٢٨.

(٨) مغني اللبيب٣٤٠. وانظر: شرح التسهيل٤/ ٩٤؛ شرح الألفية لابن الناظم٧٠٩؛ شرح الفريد ٤٨٨–٤٨٩؛ شرح قواعد الإعراب١٣٦–١٣٧؛ التصريح٤/ ٤١١.

ولكون جواب (لو) قد يكون ثابتاً في بعض المواضع؛ اعترض بعض النحويين على عبارة (امتناع لامتناع) في تفسير (لو)؛ لأنَّ ظاهرها يقتضي كون جواب (لو) ممتنعا غير ثابت، دائماً، وذلك غير لازم. ومما استُدلَّ به على مجيء الجواب ثابتاً، غير ممتنع لامتناع شرطه:

– قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** ﴾[1]، فعدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلاماً مدادها البحر، وسبعة أمثاله، فثبوت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى[2].

– ومنه قول عمر في صهيب ـ رضي الله عنهما ـ: " نِعمَ العبدُ صهيب، لو لم يَخَف الله لم يَعصِه "[3]، فهذا ممَّا جاء في الظاهر على خلاف قاعدة (لو)؛ لأنَّه يستلزم أن يكون العصيان ثابتاً على تقدير ثبوت الخوف؛ لاقتران حرف النفي بكل منهما، وهذا أمر محال؛ لأنَّ ثبوت الخوف ينافي العصيان. وتوجيهه أنَّه ذكر في سياق المدح؛ للمبالغة في نفي العصيان عنه؛ فعدم المعصية محكوم بثبوته على كل حال؛ وانتفاؤها مع ثبوت الخوف أولى[4].

– ومنه: لو ترك العبد سؤال ربِّه لأعطاه؛ فإنَّ تركه السؤال محكوم بكونه ممتنعاً، والعطاء محكوم بثبوته على كل حال، والمعنى: أنَّ العطاء ثابت مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال؟[5].

---

(١) لقمان: ٢٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل٤/ ٩٤؛ الجنى الداني٢٧٣.

(٣) كثر دوران هذا القول في كتب النحويين، ولا أصل له مرفوعاً، ولا موقوفاً، وطرقه كلها ضعيفة جدا. انظر: المقاصد الحسنة ٤٩٩؛ تمييز الطيب من الخبيث٢/ ٢. وذكر تخريجه باستفاضة في: الأحاديث والآثار الواردة في كتاب شرح التسهيل٣/ ٩٢٧.

(٤) انظر: شرح المقدمة الكافية١٠٠٢؛ شرح التسهيل٤/ ٩٤؛ شرح الكافية لابن جمعة٦٩٧؛ شرح ألفية ابن معطي٢/ ١١٤٤ –١١٤٥؛ التصريح٤/ ٤١١–٤١٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٣٠؛ الجنى الداني٢٧٣؛ المساعد٣/ ١٨٩.

فيتضح مما سبق أنَّه لا يصحُّ حمل بعض المواضع عليها، حتى قال ابن هشام: "أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع "(١)، وقال المرادي: "وهذه عبارة ظاهرها أنَّها غير صحيحة؛ لأنَّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعاً غير ثابت، دائماً، وذلك غير لازم؛ لأنَّ جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع" (٢).

وقد ذكر ابن مالك توجيهاً لعبارة الجمهور يستقيم به معناها؛ ويتلخَّص في أمرين:

١- أن يكون مرادهم أنَّ جواب (لو) ممتنع لامتناع الشرط، غير ثابت لثبوت غيره، وفق مفهوم الشرط في عرف اللغة، لا في حكم العقل، ففي نحو: إن قام زيد قام عمرو، يدلُّ في عرفهم على أنَّه إذا لم يقم زيد لم يقم عمرو؛ لأنَّ الأصل فيما عُلِّق على شيء ألا يكون معلَّقاً على غيره، فجرى العرف على هذا الأصل. وبناء على ذلك، إذا قيل: لو جئتَني لأكرمتُك، دلَّت (لو) على أنَّ المجيء مستلزم للإكرام، وعلى أنَّه ممتنع، فيفهم منه أنَّ الإكرام ممتنع أيضاً، غير ثابت بوجه، كما يفهم من نفي شرط (إنْ) نفي جوابه.

٢- أن يكون المراد أنَّ جواب (لو) ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره؛ لأنَّها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد دلَّت على امتناع الثاني لامتناع الأول؛ لأنَّه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم، مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمر آخر(٣). وقد وصف المرادي توجيه ابن مالك بأنه " كلام حسن"(٤).

ويمكن الجمع بين القولين الأول والثالث من أقوال النحويين في إفادة الامتناع: أنَّ

(١) مغني اللبيب٣٤٢.

(٢) الجنى الداني٢٧٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل٤/ ٩٥-٩٦.

(٤) الجنى الداني٢٧٥-٢٧٦؛ توضيح المقاصد ٤/ ٢٧٣.

(لو) حرف يعلِّق فعلاً بفعل في الماضي، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم أن يكون شرطها محكوماً بامتناعه؛ إذ لو قدِّر الشرط حاصلاً لوقع الجواب، وحينئذ تكون حرف وجوب لوجوب وتخرج عن كونها حرف امتناع، وأمَّا جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا دائما، بل يُنظر إن لم يكن له سبب غير الشرط استلزم امتناعه لامتناع شرطه، وإن كان له أسباب أخرى لم يمتنع لامتناع شرطه، ولكنَّ الأكثر والأغلب أن يكون ممتنعاً لامتناع شرطه(١). قال ابن الناظم بعد إيراده عبارة الجمهور: " ولا يريدون أنها تدلُّ على امتناع الجواب مطلقاً؛ لتخلُّفه في نحو: لو ترك العبد سؤال ربِّه لأعطاه، وإنَّما يريدون أنَّها تدلُّ على انتفاء المساوي من جوابها للشرط"(٢).

وأمَّا قول ابن هشام: "أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع"(٣)، فقد يقال: لا فساد في العبارة، بل هي صواب؛ نظراً لأصل (لو)، وما أورده من شواهد أنَّها قد تفيد تقرير الجواب، فهو ممَّا خرج عن الأصل بدليل(٤)، وقد وُصِف قول ابن هشام بأنَّه" تهويل"(٥).

المعنى الثاني: أنَّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي عبارة سيبويه(٦)، أي: أنَّها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقَّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقَّع غير واقع(٧). قال عنها أبو حيان: "وهي التي تطَّرد في جميع محاملها"(٨)، ووصف ابن هشام

(١) انظر: الجنى الداني٢٧٤، توضيح المقاصد٤/ ٢٧١-٢٧٢؛ شرح الأشموني٤/ ٣٥-٣٦.
(٢) شرح الألفية ٧١٠.
(٣) مغني اللبيب٣٤٢.
(٤) انظر: حاشية الأمير١/ ٢٠٦؛ حاشية الدسوقي١/ ٢٦٨.
(٥) حاشية الأمير١/ ٢٠٧.
(٦) انظر: الكتاب ٢ / ٣٠٧.
(٧) انظر: شرح التسهيل٤/ ٩٥؛ ارتشاف الضرب٤/ ١٨٩٨؛ توضيح المقاصد٤/ ٢٧٢-٢٧٣؛ همع الهوامع ٤/ ٣٤٣.
(٨) تذكرة النحاة٤١.

هذه العبارة بأنَّها "الجيِّدة"(١)؛ "لأنَّها لم تتعرَّض لنفي الثاني، وإنَّما أفادت نفي الأوَّل، وأنَّ الثاني إنَّما يثبت عند ثبوت الأول، وأمَّا امتناع الثاني عند امتناع الأوَّل فمسكوت عنه"(٢). وجعل أبو حيَّان لـ(لو) عند سيبويه منطوقاً ومفهوماً كما هو مع (إنْ)، ففي نحو: لو أكلت لشبِعت، معناه عنده: أنَّ الشبع كان يقع لوقوع الأكل، وفي نحو: إنْ قام زيد قام عمرو، منطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. قال أبوحيَّان: " وتارة يكون المفهوم مراداً، وتارة يكون غير مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لشبعت، امتنع الشبع لامتناع الأكل، وسيبويه ـ رحمه الله ـ نظر إلى المنطوق فاطَّرد له في جميع مواردها"(٣).

وذكر ابن مالك في معنى العبارة أنَّ (لو) تقتضي فعلاً امتنع لامتناع ماكان يثبت لثبوته، ثم بيَّن أنَّ هذا المعنى "نحو ما قال غيره "(٤)، فعبارة سيبويه والجمهور تصبَّان ـ في رأي ابن مالك ـ في مصبٍّ واحد، قال الأمير: "الحقُّ كما قال ابن مالك أنَّه بمعنى كلام المعربين"(٥).

المعنى الثالث: حرف شرط يقتضي امتناع مايليه، واستلزامه لتاليه. وهي عبارة ابن مالك(٦)، أي: أنَّها تدلُّ على امتناع مادخلت عليه، ويستلزم امتناعه امتناع التالي، ففي نحو: لو أكلت لشبعت، دلَّتْ (لو) على امتناع الأكل، واستلزام امتناع مايليه وهو الشبع، وذكر ابن عقيل في تقرير هذه العبارة أنك إذا قلت: لو

(١) مغني اللبيب٣٤٢.

(٢) حاشية الدسوقي١ / ٢٦٨.

(٣) تذكرة النحاة٤١– ٤٢(بتصرف يسير) وانظر: همع الهوامع ٤ / ٣٤٤.

(٤) شرح التسهيل٤ / ٩٥.

(٥) حاشيته على المغني١ / ٢٠٧.

(٦) شرح التسهيل٤ / ٩٣. وفي شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣١ " حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه "وعباراته بمعنى واحد. انظر: توضيح المقاصد٤ / ٢٧٢.

جئتني لأكرمتك، اقتضى ذلك نفي المجيء، واستلزام ثبوته ثبوت الإكرام، ولايقتضي نفي الإكرام ولابد، فهو لا يقتضي نفي الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته(١). وقد وصف ابن هشام عبارتي سيبويه وابن مالك بـ "العبارة الجيدة"(٢).

النوع الثاني: (لو) الشرطية غير الامتناعية(٣):

وتأتي لمجرَّد الشرط دون ملاحظة الامتناع، وهي مرادفة لـ (إنْ) الشرطيَّة في المعنى لافي العمل، وتنقل معنى الفعل إلى الاستقبال، سواء دخلت على الماضي أم على المضارع. ومما جاء بهذا المعنى قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِن خَلْفِهِمْ**﴾(٤)، على تقدير: شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وأُوِّل الترك بالمشارفة ؛ لأنَّ الخطاب للأوصياء، والتوجُّه إليهم قبل الترك؛ لأنَّهم بعده أموات(٥). وقوله سبحانه: ﴿**وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ**﴾(٦)، وقوله سبحانه: ﴿**وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ**﴾(٧).

ومن الشواهد الشعرية:

قول الأخطل:

قوم، إذا حاربُوا شدّوا مآزرَهم دونَ النِّساءِ، ولو باتتْ بأَطْهَار(٨)

(١) انظر: المساعد٣/ ١٨٨-١٨٩.

(٢) مغني اللبيب٣٤٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٤١؛ شرح الكافية للرضي٤/ ٤٥٠؛ رصف المباني٣٦٠؛جواهر الأدب٣٣١؛ الجنى الداني٢٨٤؛ مغني اللبيب٣٤٢؛ التصريح٤/ ٤٠٦.

(٤) النساء: ٩.

(٥) انظر: مغني اللبيب٣٤٤-٣٤٥؛ التبيان١/ ٣٣٣؛ الكشاف١/ ٥٠٤.

(٦) البقرة: ٢٢١.

(٧) المائدة: ١٠٠.

(٨) الديوان١٣٠؛ شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٤٤١؛ المقرب٩٧؛ رصف المباني٣٦٠؛ الجنى الداني٢٨٥؛ مغني اللبيب ٣٤٨؛ الأشموني٤/ ٣٩.

وقول توبة بن الحميِّر:

ولو أنَّ ليلى الأخيليَّةَ سلَّمـــتْ عَليَّ ودونـــي جَندلٌ وصَـفائـحُ
لسلَّمتُ تَسْـليمَ البشاشةِ، أو زَقَا إليها صدًى من جانبِ القبرِ صائحُ(١)

وقول قيس بن الملوح:

ولو تلتقي أَصْدَاؤنَا بعـــد مَوتنـــا ومن دون رِمْسَينَا من الأرضِ سَبْسَبُ
لظلَّ صَدى صوتي وإن كنتُ رِمَّة لِصَوتِ صَدَى ليلى يَـهشُّ ويَطْـرَب(٢)

أي: وإنْ أعجبتكم، وإنْ أعجبك، وإنْ باتتْ...

وقد أثبت الفرَّاء هذا القسم(٣)، وذكَر هذا المعنى لـ(لو) كثيرٌ من النحويين(٤)، وخالفهم ابنُ الحَاجِّ في نقده على ابن عصفور، وتأوَّل ماورد من نحو: ولو باتت بأطهار(٥)، ووافقه فيما ذهب إليه ابن الناظم، معلِّلا بأنَّ ماتمسَّكوا به نحو قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا**﴾ وقول الشاعر: ولو أنَّ ليلى الأخيلية سلَّمت....لاحجَّة فيه؛ لصحَّة حَمْلِه على المُضِيِّ(٦)، وردَّ ابن هشام ماذهب إليه ابن الناظم بما لايتَّسع المقام لذكره(٧).

ولعلَّ الذي يترجَّح صحَّة مجيء (لو) بمعنى (إنْ)؛ أي: دالَّة على المستقبل، وإن كان قليلاً؛ لكنَّه مقبول كما قال ابن مالك في ألفيته:

(١) الديوان٤٧-٤٨؛ شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٣٢؛ مغني اللبيب٣٤٢؛ المساعد٣/ ١٨٩-١٩٠؛ الأشموني٤/ ٣٨؛ الهمع٤/ ٣٤٢.

(٢) الديوان ١١٩(باختلاف يسير)؛ أوضح المسالك٤/ ٢٢٤؛ مغني اللبيب٣٤٢؛ الأشموني٤/ ٣٧.

(٣) انظر: معاني القرآن١/ ١٤٣، ١٧٥.

(٤) انظر-مثلاً-: المقرب ٩٧؛ شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٢٩؛ رصف المباني ٣٦٠؛ جواهر الأدب٣٣١؛ الجنى الداني٢٨٥؛ مغني اللبيب٣٤٢؛ الفوائد الضيائية ٢/ ٣٨١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٤/ ١٨٩٨؛ الجنى الداني٢٨٥؛ مغني اللبيب٣٤٥؛ شرح الأشموني٤/ ٣٨؛ التصريح ٤/ ٤٠٧.

(٦) انظر: شرح الألفية ٧١٠-٧١١.

(٧) انظر: مغني اللبيب ٣٤٥-٣٤٧.

..... ويقلّ إيلاؤها مستقبلاً لكن قُبِل

"وإشارته بقوله (قُبِل) إلى أنَّ السَّماع به ثابتٌ لايقبل التأويل إلا بتكلُّف، والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدلَّ دليل على خلافه"(١).

وما ذكره ابن الناظم من شواهد وأنَّه يصحُّ حملها على المضيِّ مدفوع بشواهد عدَّة لايمكن تأويلها بالماضي، منها قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ**﴾(٢)؛ إذ لو حُمِلت على الامتناعية لكان المعنى: ولو كنَّا صادقين فيما مضَى، ما أنت بمصدِّق لنا،لكنَّا لم نصدق(٣)، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾(٤)، وقوله: ﴿**وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ**﴾(٥)، فالأفعال بعد (لو) معناها مستقبل، ولا يصحُّ تأويلها بالمضيِّ.

الأحكام النحوية لـ(لو) الشرطية:

هناك ـ كما أسلفت ـ أحكام خاصَّة بكلِّ نوع منها، وأخرى مشتركة بين النوعين:

أولا: أحكام خاصَّة بكلِّ قسم:

١- (لو) الامتناعيَّة هي الأكثر وقوعاً في باب (لو)، واستعمالها غير امتناعيَّة بمعنى (إنْ) قليل، وإن كان مقبولاً(٦).

٢- (لو) الامتناعية يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: لو جاء الضيف أمس لأكرمته، أو ماضياً في المعنى فقط، نحو: لو لم تسئ إليّ لأكرمتك؛ إذ المضارع المجزوم بـ(لم) ماضي المعنى، " وأكثر مايكون ماضي اللفظ"(٧)، وإذا

(١) المقاصد الشافية٦ / ١٨١.

(٢) يوسف: ١٧.

(٣) انظر: مغني اللبيب٣٤٧؛ شرح الأشموني وحاشية الصبان٤ / ٣٨-٣٩.

(٤) التوبة: ٣٣.

(٥) المائدة: ١٠٠.

(٦) انظر ماسبق ص ١١.

(٧) تذكرة النحاة٣٩.

ولِيَها مضارع صرفته إلى المضيِّ، نحو: لو يقوم زيد لقام عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾(١)، أي: لو أطاعكم.

أمَّا (لو) غير الامتناعيَّة فلا يقع بعدها إلا المستقبل في اللفظ والمعنى، أو المستقبل في المعنى فقط بأن يكون ماضياً مؤولاً بالمضارع(٢)، كما مرّ من قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِن خَلْفِهِمْ**﴾(٣).

٣- (لو) الامتناعيَّة يرتبط شرطها بجوابها في الزمن الماضي، وهذا يقتضي أنَّ شرطها لم يقع فيما مضى، فهو ممتنع، ويترتَّب عليه امتناع الجواب. أمَّا غير الامتناعيَّة فتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل، بحيث لا يتحقَّق في المستقبل معنى الجواب إلا بعد تحقُّق معنى الشرط، وحصوله في المستقبل، فالجواب مترتِّب على معنى الشرط غير الممتنع.

٤- ضابط كلٍّ منهما(٤):

الضابط في (لو) الامتناعيَّة أن يصحَّ في كلِّ موضع استُعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط، منفيّاً لفظاً أو معنى، نحو: لو جاءني لأكرمته، لكنَّه لم يجئ، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ**﴾(٥) على تقدير: ولكنْ لم أشأ ذلك فحقَّ القولُ منِّي، وقوله سبحانه: ﴿**وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ**﴾(٦) أي: فلم يركموهم كذلك.

(١) الحجرات: ٧.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٤١؛ تذكرة النحاة ٣٩؛ الجنى الداني ٢٨٤؛ المقاصد الشافية ٦ / ١٨٠.

(٣) النساء: ٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٣٣٨، ٣٤٩.

(٥) السجدة: ١٣.

(٦) الأنفال: ٤٣.

وقول امرئ القيس:

فلو أنَّما أسعى لأدنى مَعيشةٍ كَفَاني ـ ولم أطلبْ ـ قليلٌ من المالِ

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مؤثَّـــلٍ وقد يـدركُ المجـدَ المؤثَّـل أمثـالي(١)

وقول زهير بن أبي سلمى:

فلو كان حمدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حمدَ النَّاسِ ليس بِمُخْلِد(٢)

أمَّا غير الامتناعيَّة فهي لتعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، ومتى ما كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعيَّة.

ثانياً: الأحكام المشتركة بينهما:

١- كلاهما يفيد الشرط، قياسيُّ الاستعمال(٣).

٢- لابدَّ لهما من جملتين بعدهما، الأولى جملة الشرط، والثانية جملة الجواب.

٣- لهما الصدارة في الكلام(٤)؛ لأنَّهما لإنشاء نوع من أنواع الكلام(٥)، وعليه فيجب الترتيب بين (لو) وجملتيها، فلا يصحُّ تقديم شيء منهما ولا من معمولاتهما على (لو)؛ ولايصح تقديم شيء من جملة الجواب أو معمولاتها على جملة الشرط(٦).

٤- أنَّها غير عاملة(٧)، فلا تجزم كبقيَّة أدوات الشرط، ولو أريد بها معنى (إنْ)

(١) الديوان ٣٩؛ مغني اللبيب٣٣٨؛ المساعد٣/ ١٩٤؛ همع الهوامع٤/ ٣٤٩.

(٢) الديوان١٩٠

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٦/ ١٨١(الكلام عن التي بمعنى إن)؛ النحو الوافي٤/ ٤٩١.

(٤) انظر: شرح المفصل لان يعيش٩/ ٧؛ جواهر الأدب ٣٢٤ (الامتناعية)؛ الكافية وشرحها للرضي٤/ ٤٥٠؛ وشرحها لابن جمعة الموصلي٢/ ٦٩٥؛ أسرار النحو٣٠٤.

(٥) انظر: الكناش٢/ ١١٧.

(٦) انظر: النحو الوافي٤/ ٥٠٠.

(٧) انظر: معاني الحروف ١٠١؛ جواهر الأدب ٣٢٤.

الشرطيَّة، وهذه المسألة فيها ثلاثة آراء للنحاة(١):

الأول: أنَّه لا يُجزم بها في الكلام ولا في الشعر. والعلَّة في عدم إعمالها وفيها معنى الشرط مخالفتها حروف الشرط؛ لأنَّها لا تردُّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط(٢)، وإن كانت مثله في الاختصاص بالفعل(٣)، ولغلبة دخولها على الماضي(٤)، ودخولها على المضارع خلاف الأصل(٥)، وعلى ندور(٦)، و"لأنَّ الجزم من خواصِّ المعرَب، والماضي مبني"(٧).

وممن ذهب إلى ذلك ابن مالك(٨).

الثاني: أنَّ الجزم بها ضرورة ؛ واستُدلَّ على ذلك بقول لقيط بن زرارة:

تَامَتْ فؤادَك لو يحزنْك ماصنَعتْ إحدى نساءِ بني ذهلِ بن شيبانَا(٩)

وقول امرأة من بني الحارث:

---

(١) انظر: شرح التسهيل٤/ ٩٦-٩٧؛ شرح الكافية للرضي٤/ ٤٥٢، جواهر الأدب ٣٢٥؛ ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٩؛ الجنى الداني ٢٨٦؛ المساعد ٣/ ١٩٠؛ مغني اللبيب٣٥٧، الأشموني٤/ ٤٢؛ موصل الطلاب١٢٩؛ همع الهوامع ٤/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) انظر: معاني الحروف للرماني١٠٢؛ أمالي ابن الشجري١/ ٢٨٧-٢٨٨، ٢/ ٨٣؛ المفضل في شرح المفصل٢٢٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل٤/ ٩٦.

(٤) شرح التسهيل٤/ ٩٣؛ شرح الألفية لابن الناظم٧١٣؛ مغني اللبيب٣٥٧؛ المساعد ٣/ ١٩٠؛ الأشموني ٤/ ٤٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل٤/ ٩٦.

(٦) انظر: شفاء العليل ٣/ ٩٦٨.

(٧) شرح الكافية للرضي٤/ ٤٥٢. وانظر: شرح الكافية لابن جمعة الموصلي ٢/ ٦٩٦؛ شرح ألفية ابن معطي٢/ ١١٤٣.

(٨) شرح الكافية الشافية٣/ ١٦٣٢-١٦٣٣، وفي التسهيل ذهب إلى القول بأنها تجزم للضرورة.

(٩) نسبته في لسان العرب(تيم) ١٣/ ٧٥؛ وورد البيت في: شرح التسهيل٤/ ٩٧؛ الجنى الداني ٢٨٧؛ المغني٣٥٧؛ الأشموني٤/ ٤٣؛ شرح شواهد المغني للسيوطي٢/ ٦٦٥؛ شرح أبيات المغني للبغدادي٥/ ١٠٥.